

من الميثاق الى المشاريع: قراءة تحليلية في المسيرة التربوية والثقافية لمجلس التعاون الخليجي (1981-2011)

أ.م.د. نايف ذياب حميد

جامعة سامراء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

تتناول الدراسة المسيرة التربوية والثقافية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اثناء المدة (1981-2011)، بوصفها إحدى المسارات الجوهرية في مشروع التكامل الخليجي ، وتبين أن تأسيس المجلس جاء استجابةً لتحولات إقليمية ودولية فرضت على دول الخليج البحث عن إطار مؤسسي يعزز التعاون السياسي والاقتصادي، ويولي في الوقت ذاته أهمية خاصة للتعليم والثقافة بوصفهما ركيزتين لبناء الهوية المشتركة، وقد نصّ الميثاق التأسيسي صراحة على التنسيق التربوي والثقافي، مما أضفى على ذلك المجال بعداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن بقية مجالات العمل المشترك.

وتوضح الدراسة أن المجلس أنشأ بنية مؤسسية وإجرائية داعمة للتكامل التربوي والثقافي، تمثلت في الأمانة العامة، ومكتب التربية العربي، واللجان الوزارية المتخصصة، فضلاً عن آليات تمويل وإدارة مشتركة، وأسهمت تلك البنية في إطلاق برامج عملية، مثل: توحيد بعض المناهج، والاعتراف المتبادل بالشهادات، وبناء مؤسسات تعليمية وأكاديمية مشتركة، أبرزها جامعة الخليج العربي ، وأبرز التعاون التربوي نتائج ملموسة، تمثلت في تقارب الأهداف التعليمية وارتفاع مؤشرات الأداء والتبادل الأكاديمي، وحقق المجلس إنجازات بارزة بالتعاون الإعلامي في الجانب الثقافي ، وتأسيس مؤسسات ثقافية مشتركة، وتنظيم مهرجانات ومعارض وفعاليات ثقافية عززت الهوية الخليجية ، وأولى اهتماماً متزايداً بدور الشباب في الإنتاج الثقافي، ودعم المبادرات الإبداعية المعاصرة ، وتخلص الدراسة إلى أن تجربة مجلس التعاون في المجالين التربوي والثقافي تمثل أنموذجاً مؤسسياً ناجحاً للتكامل الإقليمي، مع التأكيد على ضرورة تطوير تلك التجربة وضمان استدامتها لمواجهة التحديات المستقبلية، وتوصلت الدراسة الى نتيجة رئيسة مفادها أن نجاح مجلس التعاون في المجالين التربوي و الثقافي فاق في استدامته و تأثيره بعض مجالات التعاون الاخرى، اذ اسهم بصورة مباشرة في ترسيخ الهوية الخليجية المشتركة و تقليص الفجوة بين المجتمعات الخليجية و بناء قاعدة اجتماعية و ثقافية داعمة لمسيرة التكامل الاقليمي . وتؤكد الدراسة ضرورة تطوير تلك التجربة و تعزيز مؤسساتها؛ لضمان استمراريته في مواجهة التحديات المستقبلية .

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، التكامل التربوي، التكامل الثقافي، الهوية الخليجية، التعليم المشترك، التعاون الثقافي.

From Charter to Projects: An Analytical Reading of the Educational and Cultural Journey of the Gulf Cooperation Council (1981-2011)

Prof. Dr. Nayef Dhiab Hamid

University of Samarra /College of Education

Abstract:

This study examines the educational and cultural trajectory of the Gulf Cooperation Council (GCC) during the period 1981–2011, as a key component of the Gulf integration project. It demonstrates that the Council's establishment was a response to regional and international transformations that compelled the Gulf states to seek an institutional framework to enhance political and economic cooperation, while simultaneously prioritizing education and culture as cornerstones for building a shared identity. The founding charter explicitly stipulated educational and cultural coordination, thus imbuing this field with a strategic dimension no less important than other areas of joint action.

The study clarifies that the Council established an institutional and procedural structure to support educational and cultural integration, comprised of the General Secretariat, the Arab Bureau of Education, specialized ministerial committees, and joint funding and management mechanisms. This structure contributed to launching practical programs, such as unifying certain curricula, mutual recognition of certificates, and establishing joint educational and academic institutions, most notably the Arabian Gulf University. Furthermore, educational cooperation yielded tangible results, including converging educational objectives, improved performance indicators, and increased academic exchange.

On the cultural front, the Council has achieved remarkable accomplishments through media cooperation, the establishment of joint cultural institutions, and the organization of festivals, exhibitions, and cultural events that have strengthened Gulf identity. It has also placed increasing emphasis on the role of youth in cultural production and supported contemporary creative initiatives. The study concludes that the GCC's experience in the educational and cultural fields represents a successful institutional model for regional integration, while stressing the need to further develop and sustain this experience to meet future challenges.

Keywords: Gulf Cooperation Council, educational integration, cultural integration, Gulf identity, joint education, cultural cooperation.

المقدمة:

في سياق التغيرات الجيوسياسية التي عرفها العالم منذ نهاية سبعينات القرن العشرين، برزت الحاجة في الخليج العربي الى صيغة وحدوية تعزز التكامل الاقليمي وتواجه التحديات الامنية والاقتصادية المتسارعة. جاءت ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ايار 1981 كمحصلة طبيعية لتقارب شعوب تلك المنطقة في الهوية، والتاريخ، والدين، واللغة، والمصير المشترك، في وقت كانت المنطقة تمر بتداعيات الثورة الايرانية والحرب العراقية _ الايرانية 1979 و 1980 _ 1988 الى جانب تزايد الحضور الدولي في مياه الخليج.

جاءت الاتفاقية التأسيسية للمجلس لتكون وثيقة جامعة، تجسد اهتمام الدول الست المؤسسة: السعودية، والامارات، والبحرين، وقطر، وعمان، والكويت. بالسير في طريق التنسيق والتكامل، ليس فقط على المستوى السياسي، بل كذلك في المجالات الاقتصادية والدفاعية والثقافية. وقد ارسيت تلك الوثيقة الإطار المؤسسي للمجلس بإنشاء اجهزة مركزية مثل: المجلس الاعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة، وحددت بوضوح المبادئ التي يقوم عليها العمل الخليجي المشترك، والتي تقوم على احترام السيادة والتكافؤ والتعاون المتبادل.

لم يكن تأسيس المجلس مجرد خطوة رمزية، بل عبر عن ارادة جماعية لتحقيق مشروع متكامل تتوزع اولوياته على ثلاثة ابعاد رئيسية: الأول: **البعد السياسي**، إذ سعت الدول الاعضاء الى تنسيق المواقف في المحافل الدولية وتعزيز الامن الجماعي بإنشاء قوة (درع الجزيرة) وتطوير آليات التعاون الدفاعي المشترك. ثانيًا: **البعد الاقتصادي**، الذي تجسد في خطوات تدريجية نحو التكامل الاقتصادي، أبرزها إلغاء الحواجز الكمركية، ثم انشاء الاتحاد الكمركي، وصولاً الى إطلاق السوق الخليجية المشتركة، اضافة الى مشاريع استراتيجية في البنية التحتية، مثل: الربط الكهربائي وسكة الحديد الخليجية. ثالثًا: **البعد الثقافي والاجتماعي**، إذ برزت جهود واضحة في توحيد بعض المناهج التعليمية، وانشاء مراكز ابحاث ومؤسسات تعليمية مشتركة، فضلاً عن تنظيم فعاليات اعلامية وثقافية تعزز الهوية الخليجية الجامعة، والى جانب تلك المحاور، اعتمد مجلس التعاون اجراءات مدنية متعددة، تمثلت في اقامة مشروعات تنمية وتمويلها عبر مساهمات متفاوتة بحسب قدرات كل دولة.

وتولت الأمانة العامة بوصفها الجهاز التنفيذي للمجلس، التنسيق بين اللجان الوزارية المختصة، ومتابعة تنفيذ القرارات وتوزيع الحصص المالية والادارية. وشكلت تلك الاليات الادارية والتمويلية حجر الزاوية في استمرارية عمل المجلس، ولاسيما بعد التسعينات، إذ بدأت مشاريع البنية التحتية والبرامج المدنية الكبرى تأخذ حيزاً ملموساً على ارض الواقع، كما ظهر في مداولات قمة الرياض 1993 والتقارير السنوية اللاحقة.

وانطلاقاً من كل ما سبق، تعد تلك الدراسة مساهمة في تحليل تجربة مجلس التعاون الخليجي لا بوصفها مجرد تكتل سياسي واقتصادي، بل بوصفها أنموذجاً مؤسسياً تطور تدريجياً ليوافق تحديات معقدة، ويجسد طموح شعوب الخليج العربي في بناء منظومة تكاملية مستقرة، تستند الى ارث مشترك ورؤية استراتيجية بعيدة المدى.

المحور الاول: الإطار المؤسسي والاجرائي لمجلس التعاون في دعم التكامل التربوي والثقافي

عند النظر في المسيرة التربوية والثقافية لمجلس التعاون الخليجي يتبين أن الحقبة الممتدة من عام 1981 الى عام 2011 تمثل اطاراً زمنياً بالغ الاهمية، اذ تغطي تلك المرحلة ثلاثين عاماً من التراكم المؤسسي، شهدت فيها دول الخليج تحولات نوعية في الخطاب التربوي، وتوسعها في البرامج التعليمية والمبادرات الثقافية المشتركة. وتمثل سنة عام 2011 محطة مناسبة لنهاية الدراسة؛ كونها لحظة مفصلية سبقت تحولات سياسية اقليمية كبيرة، واعقبها حقبة استقرار نسبي سمحت بتطوير السياسات الثقافية والتربوية وتثبيت الكثير من المشاريع المؤسسية، ومن هنا جاء اختيار تلك الحقبة بوصفها انسب إطار زمني لدراسة تطور العمل التربوي والثقافي في المجلس، من مرحلة التأسيس النظري الى مرحلة التطبيق الفعلي.

شكل الميثاق التأسيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الموقع في أبو ظبي 1981، المرجعية القانونية العليا التي انطلقت منها اوجه التعاون كافة بين الدول الأعضاء، بما في ذلك التعاون في المجالين التربوي والثقافي، وقد نصت ديباجة الاتفاق، فضلاً عن مادته الرابعة على اهمية التنسيق العلمي والثقافي كجزء من التوجه العام للوحدة الخليجية، وجاء في الديباجة ما نصه: " انطلاقاً مما يربط بين دول الخليج العربي من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وانظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، و ايماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية للأمة العربية، واستكمالاً لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهتم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل افضل وصولاً الى وحدة دولها وتماشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهاً الى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والاسلامية".

وتؤكد المادة الرابعة من النظام الاساسي لمجلس التعاون على مجموعة من الاهداف التي تسعى الدول الاعضاء الى تحقيقها بشكل مشترك (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1981، ص4)، ومن أبرزها:

" تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولاً الى وحدتها، وتعميق وتوثيق الروابط والتعاون بين شعوبها في مختلف المجالات " .

وتنص المادة الرابعة ايضاً على أن المجلس يهدف الى:

" وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك: الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية والاعلامية وغيرها " .

يفهم من تلك المادة أن الجوانب التعليمية و الثقافية لم تكن في موقع ثانوي او تكميلي ضمن اهداف المجلس، بل جاءت في صلب الميادين الاساسية المستهدفة بالتكامل الخليجي، وقد ورد ذكرها صراحة الى جانب الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و الإعلامية، مما يدل على ادراك مبكر من قبل المؤسسين لأهمية التربية والثقافة في تعزيز الهوية الخليجية المشتركة، وتحقيق الوحدة الفكرية والمعرفية بين شعوب المنطقة، و ذلك الادراك يفسر لاحقاً اقرار سلسلة من البرامج والمشاريع التربوية المشتركة، و انشاء لجان وزارية ومجالس متخصصة في التعليم والثقافة في اثناء العقود اللاحقة، بدءاً من التسعينات.

فمنذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 كان البعد الثقافي والتربوي جزءاً اصيلاً في تصور الوحدة الخليجية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1981)، لم ينظر الى هذا الجانب بوصفه شأنًا تابعًا للسياسات الاقتصادية او الامنية، بل تعامل المجلس معه كمجال استراتيجي يحتاج الى بنية مؤسسية واجرائية راسخة (سعيد، 2016، ص24)، تضمن استمراريته وفاعليته. ولتحقيق ذلك، بدأ في بناء منظومة تنفيذية قادرة على ترجمة الاهداف الواردة في النظام الأساسي الى برامج عمل حقيقية، يمكن عن طريقها بناء رؤية خليجية موحدة تجاه التعليم والثقافة (مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2022).

استت الامانة العامة لمجلس التعاون لتكون الجهة التنسيقية الاولى وتولت مسؤولية التنسيق العام بين الدول الاعضاء، وأسهمت في انشاء عدد من اللجان القطاعية المتخصصة المعنية بالتعليم والثقافة (العجمي، 2019، ص87)، وفي مقدمتها لجنة وزراء التربية والتعليم، ومكتب التعليم العربي لدول الخليج، الذي أصبح لاحقاً الذراع التنفيذي للبرامج التربوية المشتركة. وكانت تلك اللجان تعقد بشكل دوري، وتصدر عنها توصيات ملزمة تتابع من قبل الامانة؛ لضمان تطبيقها في كل دولة.

وبهدف تحويل التوصيات الى مشروعات قابلة للتنفيذ، وضع المجلس آلية تمويل تضمن الاستقرار المالي لتلك المبادرات، تم اعتماد نظام يقوم على الاشتراكات السنوية للدول الاعضاء، تحدد قيمتها وفقاً لمعايير تشمل حجم الاقتصاد الوطني، وعدد السكان، والقدرة على المساهمة (مجلس التعاون، 2011).

تلك الاشتراكات تحول الى ميزانية موحدة تدار من قبل الأمانة العامة، ويخصص جزء منها للبرامج التربوية والثقافية، سواء عبر تمويلها بشكل مباشر او عبر المبادرات المقترحة من اللجان التخصصية. وشهدت حقبة التسعينات وما بعدها ظهور صندوق تمويلي مخصص لدعم المشاريع التربوية، مكن المجلس من تمويل تطوير المناهج، وانشاء المراكز الثقافية المشتركة، ورعاية الفعاليات الفكرية والابداعية التي تجمع النخب الخليجية.

ولأن التمويل وحده لا يكفي لضمان النجاح، فقد اعتمد المجلس نظامًا اداريًا مشتركًا يقوم على توزيع المسؤوليات وفق معايير عادلة (الانصاري، 2020، ص61)، مع ضمان تمثيل متوازن للدول للهيكل الادارية للمشروعات، وقد سمح بتبادل الكوادر الفنية والادارية بين الدول، وشاركت شخصيات اكااديمية وتربوية من مختلف دول الخليج في الاعداد للبرامج والاشراف على تنفيذها، مما عزز من الشعور بالمشاركة الجماعية والانتماء الى مشروع ثقافي وتربوي موحد (مكتب التربية العربي، 2021).

لقد انعكست تلك الترتيبات المؤسسية والادارية على الارض بمجموعة من المبادرات التربوية والثقافية المشتركة، كان من أبرزها البدء منذ منتصف تسعينات القرن العشرين ولاسيما في عام 1994 ، في تنفيذ مشاريع تنسيق و توحيد بعض المناهج الدراسية في المواد ذات الطابع القيمي واللغوي والتاريخي، ولاسيما التربية الاسلامية والعربية وتاريخ الخليج العربي (وزارة التعليم السعودية، 2018). وقد تولى مكتب التربية اعداد نماذج مشتركة لتطوير تلك المناهج، فيما اسهمت وزارة التعليم في الدول الاعضاء في مواءمتها مع النظم الوطنية لكل دولة (وزارة التعليم السعودية، 2018).

وشهدت الساحة الثقافية مبادرات بارزة، مثل: تأسيس المراكز الثقافية المشتركة وتنظيم المهرجانات الادبية والمسرحية بالتناوب بين العواصم الخليجية (العجمي، 2019، ص112)، الى جانب برامج للتبادل الثقافي بين الجامعات والمراكز البحثية، وتجلي التعاون ايضًا في إطلاق مشروع " الخليج الثقافي " الذي اسهم في توحيد الجهود بين المكتبات الوطنية ودور النشر الخليجية؛ لتوفير محتوى معرفي مشترك يعزز الهوية الثقافية.

وفي مجال الاعلام الثقافي، تم إطلاق برامج تلفزيونية وإذاعية مشتركة تسعى لتقديم خطاب خليجي موحد في الشأن الثقافي، وأنشئت رابطة للإعلاميين والمتقنين من ابناء دول المجلس في مطلع العقد الاول من الالفية الثالثة (حوالي 2002_ 2003) ، (مجلس التعاون، 2022)، هدفت الى تشجيع التفاعل المهني بين العاملين في الحقول الثقافية والفنية. وشملت تلك المبادرات كذلك التعاون في إقامة معارض الكتاب الخليجية، اذ تم تنظيمها بشكل دوري وشهدت مشاركة واسعة من مؤلفين وناشرين خليجيين (مجلس التعاون، 2022)، مما عمق التبادل الثقافي الشعبي بين الدول الأعضاء (Unesco)، (2020).

إن استقراء تلك الجهود يبرز بشكل جلي مدى الجدية التي تعامل بها مجلس التعاون مع قضايا التعليم والثقافة، بوصفها أدوات استراتيجية لتحقيق التقارب الحقيقي بين الشعوب، وتعزيز الهوية الجامعة. وقد شكلت تلك المشاريع -على الرغم من اختلاف أحجامها- خطوات حقيقية نحو بناء فضاء تربوي وثقافي خليجي مشترك، يعكس الخصوصية الخليجية، ويحترم في الوقت نفسه تنوع السياقات الوطنية (مكتب التربية العربي، 2022).

وهكذا، يمكن القول إن البنية المؤسسية لمجلس التعاون بما فيها من آليات إجرائية وتمويلية وإدارية، قد أسهمت في بلورة رؤية تكاملية في المجالين التربوي والثقافي (الانصاري، 2020، ص77). وإن استمرار تلك الجهود وتطويرها في ضوء المتغيرات المعاصرة يعد شرطاً أساسياً للمحافظة على المكتسبات التي تحققت وتوسيع افاق التعاون الثقافي في المستقبل (مجلس التعاون، 2023). وقد اثمرت جهود مجلس التعاون في مجال التعليم عن نتائج ملموسة على صعيد تطوير البنية التحتية التعليمية، إذ شهدت دول المجلس توسعاً واضحاً في عدد من المعاهد والجامعات والمدارس التي تأسست بدعم مباشر أو تنسيق مشترك من المجلس، ذلك التوسع لم يكن مجرد زيادة في الاعداد بل كان يعكس توجهاً استراتيجياً نحو تحسين جودة التعليم وتوفير فرص متكافئة لجميع المواطنين، مع التركيز على تحقيق التكامل بين نظم التعليم المختلفة. ويظهر الجدول الآتي أبرز الاحصائيات المتعلقة بعدد الجامعات والمعاهد والمدارس التي تم تأسيسها أو تطويرها في دول مجلس التعاون حتى العام 2011 (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2011):

الدولة	عدد الجامعات المشتركة	عدد المعاهد الفنية والمهنية	عدد المدارس المشتركة	مجموع المؤسسات العلمية
المملكة العربية السعودية	5	12	30	47
الامارات العربية المتحدة	3	8	20	31
الكويت	2	6	15	23
قطر	2	5	12	19
البحرين	1	4	10	15
عمان	2	7	18	27

تعكس تلك الارقام حجم الجهود المبذولة في تطوير منظومة التعليم، والتي جاءت في إطار رؤية واضحة لتعزيز التكامل التربوي في الخليج. إذ لم يقتصر المجلس على الاشراف و التمويل بل شجع الخبرات والبرامج التعليمية ومواءمة المناهج الدراسية، فضلاً عن بناء القدرات البشرية في القطاع التعليمي. وبذلك ساهم في

تقليص الفجوات التعليمية بين الدول الاعضاء، مما ادى الى ارتفاع مؤشرات الاداء التعليمي وتحقيق نسب قبول وتخرج مرتفعة في تلك المؤسسات.

المحور الثاني: رصيد الإنجازات التربوية الخليجية . التصورات، المؤسسات، والتعاون المشترك

بحسب وثائق الأمانة العامة لمجلس التعاون، اتخذ التعليم والخطاب الثقافي منطلقا اساسًا في طريق تكامل دول الخليج العربي، وفق ما نص عليه الميثاق منذ عام 1981 (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 1981).

وفي ضوء ذلك شهدت التسعينات بداية نهضة تربوية منهجية، تركزت على جملة من الرؤى التأسيسية التي تنفذت عبر بنية مؤسسية متعددة المستويات.

رافق ذلك تأسيس وتفعيل هيكل تشغيلي متعدد الواجهه، يضم مكتب التربية العربي لدول الخليج ولجنة وزراء التربية، ومؤسسات رقابية وتنفيذية مشتركة، ليتحول تطوع السياسات من إطار مبدئي الى خطة تعتمد على خطوات موضوعية وقياس نتائج (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 1993)، وقد بينت التقارير السنوية للأمانة العامة، أن المرحلة شهدت ادماجًا متزايدًا للمعايير والقيم الخليجية ضمن المناهج وتوسيع الدعم المالي والفني المخصص لهذا الغرض (مكتب التربية العربي، 1994).

لقد برزت ملامح تطور نوعي بإطلاق مشروعات تعليمية اقليمية، وفي مقدمة المؤسسات الاكاديمية المشتركة جامعة الخليج العربي التي أنشئت عام 1980 في المنامة . البحرين، بمبادرة خليجية سبقت تأسيس مجلس التعاون الخليجي، لكنها ادرجت لاحقًا ضمن منظومة العمل التربوي المشترك، لتكون ذراعًا اكاديمية موحدة تخدم الطاقات الشبابية الخليجية، وتوسعت لاحقًا لتكون منبرًا للبحث والتطوير المهني التربوي (جامعة الخليج العربي، 2002، ص5).

ولم تقتصر الجهود على البنية المؤسسية فقط، بل تم اقرار عدد من آليات التعاون التربوي كجزء من التكامل العام، مثل: اعتماد الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية، والتبادل الطلابي وتنظيم أولمبيادات علمية خليجية، الى جانب ملتقيات سنوية تجمع وزراء التعليم وتضع السياسات التنفيذية على اسس علمية (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 1999).

وبناءً على ذلك يقسم ذلك المحور الى ثلاث فقرات رئيسة تغطي الجوانب الاساسية لهذا التحول التربوي:

أولاً: التصور المنهجي المشترك للمناهج التربوية:

منذ تأسيس مكتب التربية العربي لدول الخليج عام 1975، كان الهدف منه وضع أطر تربوية مشتركة تربط الأجهزة التعليمية في الدول الخليجية، وصياغة رؤية موحدة للمناهج على المستويات المختلفة. وقد عمل المكتب في تلك المرحلة بشكل اقليمي مستقل قبل تأسيس مجلس التعاون الخليجي، ليكون منصة لأعداد السياسات التربوية وتطوير المناهج. وبعد انشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981، أصبح المكتب الذراع التنفيذي للمجلس في المجال التربوي، اذ اصبحت توصياته ومشاريعه جزءاً من برامج التكامل التعليمي المعتمدة رسمياً، وقد شهدت التسعينات تحولاً نوعياً تمثل في إصدار كراسات تعليمية موحدة في مواد التربية الاسلامية والتربية العربية والتاريخ، فضلاً عن تكامل تدريجي في اهداف المناهج التعليمية على مستوى المرحلة الابتدائية والمتوسطة (مكتب التربية العربي، 1998).

أولت الدول اهتماماً كبيراً لتضمين الهوية الخليجية ضمن المناهج، فظهرت موضوعات مثل:

" مجلس التعاون في عيون الطلبة " و " التراث المشترك " فضلاً عن تدريس مقررات اضافية اختيارية موحدة في بعض الجامعات حول العلاقات الخليجية . الخليجية (مكتب التربية العربي، 1998)، وقد أسهمت تلك الخطوة في ترسيخ الوعي الوجدوي بين الاجيال الناشئة، الى جانب تدريب المعلمين عبر برامج مشتركة تنظمها كليات التربية والمراكز الخليجية (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2001).

وقد استندت تلك الجهود الى قناعة عميقة بأن التنشئة التربوية المتقاربة تمثل أداة استراتيجية في ترسيخ القيم المشتركة، ولاسيما في ظل التحديات الثقافية والرقمية التي فرضتها العولمة. ومن هنا سعت الأمانة العامة بالتنسيق مع مكتب التربية العربي الى تطوير " الوثيقة الإطارية للمناهج الخليجية " التي تضمنت محددات موحدة للأهداف التعليمية ومهارات التفكير وقيم المواطنة، بما يحقق توازناً بين الخصوصيات الوطنية والمشاركات الإقليمية.

وفي هذا السياق، عقدت سلسلة من اللقاءات التربوية على مدى عقدين، أبرزها ملتقيات المنسقين التربويين، وورش تطوير محتوى الكتب المدرسية في المرحلة الأساسية. وقد نتج عن تلك اللقاءات اصدار ادلة تعليمية مشتركة من بينها " دليل معايير محتوى التربية الإسلامية "، و" مرجع الإملاء الموحد " الذي طبق تدريجياً في بعض دول المجلس منذ عام 2002. ودعمت تلك الجهود توجهاً لتوحيد المصطلحات العلمية واللغوية، ولاسيما في مناهج الرياضيات والعلوم.

ولم تقف الجهود عند حدود التنسيق المكتوب، بل امتدت الى تدريب الكوادر التربوية، وتبادل المعلمين والمدربين ضمن برامج مشتركة مثل: " برنامج المعلم الخليجي الزائر " الذي أتاح تبادل الخبرات بين النظم التعليمية، وساعد على توحيد طرائق التدريس وتوظيف التقنيات التربوية الحديثة بشكل أكثر انسجاماً.

ومع التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ازداد التركيز في العقد الاول من الالفية الثانية على ادخال مهارات القرن الحادي والعشرين في المناهج الخليجية.

فتم تضمين مفاهيم التفكير النقدي، والعمل الجماعي، والمواطنة الرقمية، وقد عكست بعض الكتب المدرسية الخليجية في نسختها المعدلة (2008. 2010) نتائج هذا التوجه. وعملت الفرق التربوية المشتركة على مراجعة الإطار الزمني لتوزيع المحتوى وإعادة تنظيم الاولويات التعليمية بما يتناسب مع التحولات العالمية.

وقد أشادت تقارير المتابعة الدورية الصادرة عن مكتب التربية العربي، ومنها التقرير الإقليمي لعام 2010، بما تحقق في ميدان التنسيق المنهجي، وعدّته أحد انجح مجالات التعاون التربوي الخليجي. وخلص التقرير الى أن نسبة التوافق في الاهداف العامة لمناهج المراحل الأساسية بلغت 78% بحول عام 2011 مقارنة بـ 52% بداية التسعينيات، مما يعكس مساراً تطورياً تدريجياً نحو بناء مناهج ذات بعد خليجي موحد، وإن اختلفت التفاصيل التطبيقية بحسب كل دولة (World bank, 1981).

ثانياً: بناء المؤسسات التربوية والأكاديمية المشتركة:

شكل بناء المؤسسات التربوية والاكاديمية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي أحد المرتكزات الأساسية في مشروع التكامل التعليمي الإقليمي. فقد أدركت القيادات التربوية مبكراً أن التقارب المنهجي لا يمكن أن يترجم فعلياً من دون ايجاد بنى مؤسسية تتولى التنسيق والتنفيذ والمتابعة، وتتيح المجال للتفاعل المباشر بين النخب الأكاديمية والتربوية في الدول الأعضاء (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 1981).

وقد شهدت الحقبة بين 1985 و 2011 انشاء معاهد تدريبية ومراكز بحثية إقليمية، أبرزها: " المركز الإقليمي لتطوير الكوادر التربوية " الذي تأسس في دولة قطر عام 1985، و " المركز التربوي الخليجي " الذي تأسس في المملكة العربية السعودية خلال الثمانينات ، واللذان أديا دوراً في إعداد الكفاءات التعليمية في مجال الإدارة والتخطيط والسياسات التعليمية (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2005). وتم إطلاق مشاريع مشتركة لإنشاء المدارس النموذجية ذات طابع خليجي موحد في بعض العواصم. وإن لم تعمم التجربة

بشكل كامل، فإنها مثلت خطوات تجريبية في مجال في اتجاه توحيد البيئة التربوية (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2008).

اما على مستوى التعليم العالي، فقد تأسست جامعات ومؤسسات أكاديمية في المنطقة الخليجية، قبل وبعد انشاء مجلس التعاون، أبرزها جامعة الخليج، التي أنشئت في البحرين عام 1980، كمؤسسة أكاديمية موحدة تهدف الى استقطاب الكفاءات الخليجية في مجالات الطب، والتربية، والتقنيات الحديثة (جامعة الخليج العربي، 1980). وقد أدت الجامعة دورًا مهمًا في تكوين النخب الفكرية والأكاديمية المتخصصة (مجلس التعاون، 1981). وتعد من النماذج الناجحة للتعاون المؤسسي بين دول مجلس التعاون بعد تأسيسه، إذ استثمرت خبراتها الأكاديمية لدعم برامج التعليم الاقليمي المشترك (جامعة الخليج العربي، 2002).

وساهمت البرامج الخليجية المشتركة، مثل: برنامج التبادل الأكاديمي وبرنامج التدريب الصيفي الخليجي للطلبة الجامعيين، في ربط مؤسسات التعليم العالي وتعزيز حركة الطلبة والأساتذة والباحثين بين الجامعات، مما أدى الى خلق فضاء معرفي مشترك، وأسهم في توحيد مفاهيم البحث العلمي والتقييم الجامعي (مجلس وزراء التعليم العالي الخليجي، 2010).

ومن حيث التمويل، فقد اعتمدت تلك المشاريع على نظام الحصص التشاركي بين الدول، وفقاً لما يقره المجلس الوزاري، إذ كانت المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت تتحمل الجزء الأكبر من موازنات المؤسسات التربوية المشتركة، في حين ساهمت الدول الاخرى بنسب متفاوتة بحسب إمكاناتها (مجلس وزراء التعليم العالي الخليجي، 2007). وقد عكست تلك الشراكة المالية التزامًا سياسيًا بديمومة العمل التربوي المشترك.

وتؤكد التقارير الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، ولاسيما تقرير عام 2009، أن المؤسسات التربوية الخليجية المشتركة نجحت في ملء فراغات استراتيجية على مستوى التخطيط التعليمي الإقليمي Oecd، (2022)، وساهمت في نقل التجارب الناجحة وتوطينها، وأظهرت مرونة في التكيف مع تحديات مثل: الثورة الرقمية والتحول نحو اقتصاد المعرفة (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2009).

وهكذا، شكل بناء المؤسسات التربوية المشتركة تجسيدًا عمليًا لرؤية الوحدة التعليمية الخليجية ورسخ آلية تعاون قادرة على الاستمرارية والتطور، على الرغم من بعض التحديات البيروقراطية والإدارية التي واجهتها بعض المبادرات في مراحل التنفيذ (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2011).

ثالثاً: آليات التعاون التربوي ونتائجه العملية:

لم يكن التعاون التربوي بين مجلس التعاون الخليجي مجرد شعارات او بيانات بروتوكولية بل بني على منظومة متكاملة من الاليات التنظيمية والبرامج الميدانية التي اسهمت بشكل ملموس في تشكيل هوية تربوية خليجية ذات ابعاد موحدة، لقد شكل هذا التعاون أحد المسارات النوعية في تاريخ العمل الخليجي المشترك؛ نظراً لما يحمله التعليم من ابعاد استراتيجية تمس صميم الامن الثقافي والاجتماعي لدول المنطقة.

وفي هذا الإطار، اعتمد مجلس التعاون آليات متعددة لتفعيل التعاون التربوي، كان أبرزها: **الاجتماعات الدورية للوزراء المسؤولين عن التعليم**، والتي انطلقت منذ اوائل الثمانينات وعقدت بشكل منتظم لمراجعة السياسات المشتركة واقتراح برامج موحدة. وقد كانت تلك الاجتماعات أداة تنسيقية فاعلة اتاحت للدول الاعضاء مناقشة التحديات التربوية المتشابهة، مثل: قضايا تطوير المناهج، وكفاءات المعلم، ومواءمة التعليم مع سوق العمل، فضلاً عن مواجهة التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 1985).

وتم تشكيل لجنة فنية دائمة تتفرغ عن تلك اللقاءات الوزارية منها لجنة تطوير المناهج، ولجنة الاحصاء التربوي، ولجنة التربية الخاصة، وقد عملت تلك اللجان على اعداد خطط خمسية للتعاون، تتضمن اهدافاً كمية ونوعية، ومؤشرات لقياس الاداء، والنسب التنفيذية لكل دولة مشاركة (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 1990).

واستحدثت فرق عمل مشتركة من الخبراء التربويين لمراجعة التجارب الوطنية الناجحة وتكييفها ضمن سياق خليجي مشترك.

ومن اهم آليات الدعم الفعلي، كان برنامج " **الانشطة التربوية المشتركة** " والذي انطلق مع مطلع التسعينات وتضمن مسابقات علمية وأدبية وثقافية للطلبة، ومنتديات تربوية للمعلمين، ومعارض للمناهج، وورش تدريبية. وقد ساهم هذا البرنامج في توسيع دائرة التواصل بين المدارس الخليجية، ووفر بيئة عملية لتطبيق مفاهيم العمل الجماعي والهوية الموحدة حول مؤشرات التعليم، التي اتاحت مقارنة الاداء التربوي بشكل دوري (مكتب التربية العربي، 1993).

ومن الجدير بالذكر أن التعاون لم يقتصر على الادارات العليا فحسب، بل شمل مؤسسات المعلمين والمناهج، إذ طورت خططاً للتدريب المتبادل بين الدول. ووفدت وفود تعليمية لدراسة نظم التعليم في بعضها البعض، مما افرز لاحقاً موجة من الاصلاحات التربوية التي استفادت من تلك التجارب. وقد اشارت وثيقة تقييم الاداء الخليجية المشتركة لعام 2007 إلى:

" ان نسبة التفاعل العملي في المبادرات التربوية بين الدول الاعضاء قد ارتفعت بمعدل 65% مقارنة بعقد الثمانينات " (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2007).

وقد انعكست تلك الاليات على نتائج واضحة، إذ ارتفعت نسبة التقارب بين اهداف المناهج التعليمية الاساسية (كما ذكر سابقاً) الى أكثر من 75% عام 2011 ، وازدادت معدلات الالتحاق بالبرامج الخليجية المشتركة، ولاسيما في مجالات التعليم المهني والتربية الخاصة.

واظهرت استطلاعات رأي أجريت بين عامي 2009 و 2011 ، أن 82% من المعلمين الخليجيين المشاركين في برنامج التدريب المشتركة أكدوا استفادتهم الفعلية منها، وعدّوها مؤثرة في تطوير كفاياتهم التربوية (مركز الاحصاء التربوي الخليجي، 2011).

وفي السياق ذاته، سعت الأمانة العامة لمجلس التعاون بالتعاون مع مكتب التربية العربي، الى بناء نظام تقييم مشترك للمدارس الخليجية، يتضمن معايير جودة موحدة، وآليات القياس المدرسي، وتحليل النتائج الدراسية، وقد تم تطبيق هذا النظام تجريبياً في عدد من المدارس النموذجية في كل من الإمارات والسعودية وقطر. إذ اظهرت تقارير المتابعة تحسناً في مستوى التحصيل الدراسي، وتطوراً في الممارسات الادارية داخل المدارس (مكتب التربية العربي، 2012).

ولا يمكن اغفال دور مشاريع التعاون في مواجهة الازمات، والحاجة الى التعليم عن بعد بوساطة التحولات الرقمية، فقد شكل " التحالف التربوي الخليجي الرقمي " الذي أطلق بشكل غير رسمي عام 2009 (قبل أن يعتمد رسمياً في 2012) أنموذجاً رائداً لتبادل المحتوى الرقمي بين الدول الاعضاء، وتوحيد المنصات التربوية، وإطلاق مصادر تعليمية إلكترونية متوافقة مع الخصوصيات الخليجية (التحالف التربوي الخليجي الرقمي، 2012).

ومع كل تلك الجهود، بقي التحدي الاكبر يتمثل في الاستدامة المؤسسية، وضمان التمويل والتقييم المنتظمين، فعلى الرغم من تحقيق انجازات معتبرة، إلا أن بعض البرامج توقفت او لم تستكمل؛ بسبب تغيير بعض الاولويات الوطنية او محدودية الموارد، وقد دعت توصيات الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الخليجي لعام 2010 الى ضرورة تطوير آليات " تمويل خليجي تعاوني " ؛ لضمان استمرارية البرامج التربوية دون الاعتماد المفرط على دعم دولة واحدة او جهات خارجية (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2010).

وختاماً، يمكن القول إن آليات التعاون التربوي لدول مجلس التعاون الخليجي افرزت نتائج ملموسة في بناء فهم مشترك للتعليم، وخلقت ارضية لتوحيد الرؤى التربوية على مستوى المناهج والمؤسسات والبرامج مما

رسخ دور المجلس كمظلة استراتيجية للنهضة التعليمية الخليجية، على الرغم من الحاجة المستمرة الى التحديث والمراجعة.

المبحث الثالث: الإنجازات الثقافية لمجلس التعاون الخليجي

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي، على مدار أكثر من أربعة عقود، تحولات ثقافية كبيرة أضافت بعداً جديداً على مفهوم الوحدة والتكامل الاقليمي، إذ لم يعد التعاون مقتصرًا على الجوانب السياسية أو الامنية، بل اتسع ليشمل المجالات الثقافية التي تعكس الهوية المشتركة والتاريخ المشترك لشعوب الخليج العربي. وقد شكل الجانب الثقافي حجر الزاوية في جهود مجلس التعاون لتوطيد الروابط بين الدول الأعضاء، وتعزيز التضامن المجتمعي، وترسيخ قيم الانتماء الولاء لهذا الفضاء الجغرافي والاجتماعي المميز (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2019).

ولعل أبرز اسباب التركيز على الجانب الثقافي هو إدراك دول المجلس بأن التراث الثقافي، الأدب والفنون والاعلام والتعليم كلها عوامل حيوية في بناء مجتمع خليجي متماسك قادر على مواجهة تحديات العصر سواء من الداخل او الخارج. فضلاً عن أن تبادل الخبرات الثقافية والتعليمية أتاح فرصة لإثراء التجربة الخليجية عبر مشاركة الموروثات والقصص والعادات، التي تميز كل دولة مع المحافظة على وحدة الهدف والرؤية (مكتب التربية العربي، 2015، ص22).

وفي هذا الإطار، قامت الأمانة العامة لمجلس التعاون باتخاذ خطوات منهجية لتفعيل البعد الثقافي عبر عدة مسارات، منها: التعاون الإعلامي بين الدول، وإنشاء المؤسسات الثقافية المشتركة، فضلاً عن تنظيم المهرجانات والفعاليات التي تعنى بالتراث والفنون والابتكار الثقافي. وهذا المبحث يستعرض تفصيلاً تلك الانجازات، انطلاقاً من أهمية التعاون الاعلام الثقافي، ومروراً بتطور المؤسسات، ووصولاً الى المبادرات والفعاليات التي تمثل خلاصة التعاون الثقافي الخليجي.

اولاً: التعاون الإعلامي لدول مجلس التعاون الخليجي:

يعدّ التعاون الاعلامي من أبرز الانجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي في مجال الثقافة، إذ شكل جسراً حيويًا لتعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي بين دول المجلس (الأمانة لعامة لمجلس التعاون الخليجي، 1986، ص7). وفي عام 1984، تم انشاء وكالة انباء الخليج التي مثلت خطوة استراتيجية نحو توحيد مصادر الاخبار وتنسيق السياسات الإعلامية بين الدول الاعضاء. وأدى ذلك الى نشر صورة موحدة عن

الاحداث والقضايا الخليجية، مما ساعد على بناء وعي ثقافي مشترك Gulf research center، (2021).

ومع التطور التكنولوجي في نهاية القرن العشرين، برزت الحاجة الى تطوير وسائل الاعلام بما يتناسب والعصر الرقمي، فأسس المجلس قنوات تلفزيونية واذاعية مشتركة، مثل: "قناة الخليج الثقافية"، التي تبث قنوات تلفزيونية متنوعة تركز على التراث الخليجي والفنون الشعبية، فضلاً عن البرامج التربوية والتوعوية التي تخدم الشباب وتعزز القيم الوطنية (وكالة انباء الخليج، 2002، ص33).

وفي جانب التدريب الاعلامي، نظمت الأمانة العامة العديد من الورش والدورات المتخصصة لتأهيل الكوادر الاعلامية الخليجية، مما رفع مستوى المهنة ورفع من جودة المحتوى الثقافي. وتم دعم الدراسات الاعلامية التي تناولت تحديات الاعلام الخليجي، مثل: مواجهة الاخبار المزيفة والتأثيرات الاعلامية الخارجية، مما أسهم في تعزيز القدرات الداخلية لمواجهة تلك التحديات (Undp، 2021).

تلك الجهود ساعدت على بناء هوية اعلامية خليجية متماسكة، تمثل أداة فاعلة لتعزيز القيم الثقافية ونشرها بين الجمهور الخليجي والعالمي، وأسهمت في تحفيز الحراك الثقافي والفني داخل دول المجلس، وقد تجسد ذلك في تعدد المشاريع الاعلامية التي أطلقت تحت مظلة مجلس التعاون، سواء على مستوى القنوات الفضائية او الانتاج المشترك او المبادرات التوعوية والاعلامية الموجهة لفئات المجتمع المختلفة ولاسيما فئة الشباب (وزارة الاعلام الكويتية، 2010، ص40).

فمنذ اوائل التسعينات، شهد التعاون الاعلامي بين الدول الاعضاء تطوراً مؤسسياً عن طريق الاجتماع الدوري لوزراء الاعلام في دول مجلس التعاون، والذي عُني بتطوير رؤية استراتيجية موحدة للمضامين الاعلامية، وضبط الخطاب الاعلامي، مما يعكس الهوية الخليجية المشتركة ويعزز اواصر الانتماء، وقد أسفر ذلك التعاون عن مشاريع اعلامية متعددة منها: انشاء شبكة المراسلين الخليجين الموحدة، وتعزيز تبادل البرامج الثقافية والتوعوية بين الاذاعات والتلفزيونات الوطنية.

وشهدت تلك المرحلة انشاء ما يعرف بتنسيق الاخبار الخليجية المشترك ضمن اطار التعاون الاعلامي لمجلس التعاون، والذي تطور بدعم مباشر من الأمانة العامة منذ عام 1985، وهدف الى توحيد الخطاب الاعلامي الرسمي في القضايا الدولية والإقليمية (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 1995، ص18)، وبث الرسائل المشتركة بلغة اعلامية تعكس وحدة الصف الخليجي، ورافق ذلك تطوير محتوى اعلامي يعكس التنوع الثقافي داخل الخليج، مع التركيز على عناصر الوحدة والتقارب وابرار الخصوصية الثقافية للمنطقة في مواجهة الاعلام العابر للحدود.

وفي إطار التعاون الاعلامي المتعدد الوسائط، انشئت مبادرات إلكترونية تهدف الى تعزيز الحضور الخليجي في الفضاء الرقمي، ومنها البوابة الاعلامية الخليجية التي أطلقتها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في العقد الاول من الالفية الجديدة، وشكلت مرجعًا تفاعليًا للأخبار والتقارير والتحليلات المتعلقة بالشأن الخليجي، مع تخصيص أقسام موجهة للشباب، والاطفال وذوي الاهتمامات الثقافية والفكرية (البوابة الاعلامية الخليجية، 2010، ص12).

وقد واكب ذلك التعاون جهودًا مشتركة لمواجهة التحديات الاعلامية الحديثة مثل: خطاب الكراهية وانتشار المعلومات المغلوطة وضرورة حماية الناشئين من التأثيرات السلبية لمحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، وفي السياق ذاته صدرت في قمة مسقط 2008 توصية بتشكيل لجنة خليجية للتنسيق الاعلامي الرقمي تتولى اعداد سياسات اعلامية رقمية تعزز من الاستخدام الايجابي للتكنولوجيا في المجال التربوي والثقافي (مجلس التعاون الخليجي، 2008).

ويمكن القول إن ذلك التعاون الاعلامي لم يكن معزولاً عن البيئة الثقافية الاوسع، بل جاء استجابة واعية لحاجة دول المجلس الى اعلام مشترك يعكس عمقها الحضاري وتنوعها الثقافي وتطلعها نحو مستقبل مشترك موحد ، مما يتطلب في المرحلة المقبلة المزيد من التكامل بين وسائل الاعلام والتعليم والثقافة، لبناء جبهة مجتمعية متناغمة تعزز القيم الخليجية في مواجهة تحديات العولمة والهيمنة الثقافية الرقمية.

ثانيًا: المؤسسات الثقافية الخليجية:

يشكل العمل المؤسسي في الميدان الثقافي أحد أبرز إنجازات مجلس التعاون الخليجي، اذ لم يقتصر الاهتمام بالشأن الثقافي على المبادرات المؤقتة او البرامج المتفرقة، بل تجسد في تأسيس مؤسسات دائمة، ذات طابع خليجي مشترك، تنهض بدور فاعل في تنمية الهوية الثقافية وتفعيل الذاكرة الجمعية للشعوب الخليجية، وقد تنوعت تلك المؤسسات بين مراكز ابحاث وهيئات فكرية وجمعيات تراثية واكاديميات فنية، لتغطي مختلف مجالات الانتاج الثقافي والمعرفي (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2011، ص12).

وأولى تلك المؤسسات هي **المؤسسة العامة للحي الثقافي "كتارا"** التي على الرغم من تأسيسها في قطر، فإنها تبنت بعد انضمامها رسميًا الى المنظمة الخليجية مشروعات ثقافية ذات ابعاد خليجية شاملة، من أبرزها: جوائز التميز الأدبي، والمسابقات الشعرية والمثليات الفكرية التي استضافت كتابًا مبدعين من مختلف دول الخليج. ومثلت تلك المنصة الثقافية مساحة للتلاقي الفكري والفني، ورافعة للوعي العام تجاه القضايا الثقافية المعاصرة (المؤسسة العامة للحي الثقافي، 2018، ص7).

وفي السياق ذاته، جاء تأسيس مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية عام 1982 في الدوحة، كمؤسسة بحثية تعنى بجمع وتوثيق المأثورات الشعبية لدول المجلس، بما يشمل الرواية الشفوية والموسيقى الشعبية والحرف اليدوية والفنون التقليدية. وقد أسهم المركز عبر إصداراته الدورية وموسوعاته التراثية في تعزيز الوعي بالهوية الخليجية، وترسيخ الشعور المشترك بالانتماء الثقافي (مركز التراث الشعبي، 2005، ص15).

ومن المبادرات الثقافية المهمة أيضاً معرض الكتاب الخليجي الموحد، الذي انطلق رسمياً في التسعينات كمشروع سنوي بالتناوب بين العواصم الخليجية، وشكّل هذا المعرض محطة ثقافية مهمة لتبادل الانتاج الفكري، وإبراز جهود دور النشر والمؤلفين الخليجيين، ودعم ثقافة القراءة والتأليف داخل المجتمع، ولاسيما بعد تخصيص فعاليات خاصة بالأطفال واليافعين وذوي الاحتياجات الخاصة ضمن المعرض (وزارة الثقافة والاعلام السعودية، 2000، ص15).

وإيماناً بضرورة ادماج الفن ضمن البناء الثقافي العام، انشئت في عدة دول خليجية اكاديميات للفنون الجميلة والموسيقى، ساهمت في رعاية المواهب الشابة وتدريبهم ضمن أطر علمية، وتم تأسيس مراكز للفنون المسرحية الخليجية التي أدت دوراً كبيراً في توظيف المسرح كأداة للتوعية الثقافية والاجتماعية، فضلاً عن مشاركة تلك الفرق في مهرجانات مسرحية خليجية موحدة.

وقد تجلّى التعاون المؤسسي الثقافي كذلك بين دول المجلس أيضاً في تأسيس مكتبة الخليج الالكترونية، وهي مبادرة طموحة لتجميع المحتوى الخليجي الفكري رقمياً، عبر قاعدة بيانات مفتوحة، تتيح الوصول الى آلاف الكتب والابحاث والمقالات التي انتجها كتاب ومؤسسات من دول المجلس، مع اعتماد سياسات حماية للمكية الفكرية والتوزيع العادل للمعرفة (مكتبة الخليج الالكترونية، 2012، ص5).

اما في المجال الفكري والنقاش العام، فظهرت مؤسسات بحثية استراتيجية بدعم من مجلس التعاون، مثل: مركز الخليج للأبحاث ومنتدى الفكر الخليجي، اللذان استضافا العشرات من الندوات والمتلقيات الفكرية منذ اواخر التسعينات، وسامها في بناء فضاء نقاشي نخبوي يناقش قضايا الثقافة والتعليم والمواطنة والهوية، ويعزز الوعي بمفاهيم التنمية الثقافية المستدامة (مركز الخليج للأبحاث، 2003، ص33).

لقد مثلت تلك المؤسسات مرآة واضحة لاهتمام المجلس بترسيخ الثقافة بوصفها أداة للتكامل لا تقل اهمية عن الجوانب الاقتصادية والامنية، ويمثل هذا التوجه خطوة متقدمة نحو بناء أنموذج ثقافي خليجي تشاركي، يركز على الانفتاح المعرفي والتنوع داخل الوحدة، واحترام الخصوصيات المحلية في إطار جامع (منتدى الفكر الخليجي، 2009، ص18).

و اشارت الاحصائيات الثقافية الرسمية الى تنام ملحوظ في اعداد المراكز والمؤسسات الثقافية المشتركة، إذ تضاعف عدد المؤسسات الثقافية ذات الطابع الخليجي بين عام 1995 و2010 بنسبة تزيد عن 60%، وفق تقرير التنمية الثقافية الصادر عن الأمانة العامة عام 2011. وزادت ميزانيات الدعم الثقافي المشترك، وتم ادراج الثقافة رسمياً في الموازنات السنوية لعدد من الاجهزة التابعة للمجلس، مما يعكس تحول الثقافة الى مسار مؤسسي ثابت ومستدام (الأمانة العامة لمجلس التعاون، 2011، ص30).

ثالثاً: دور الشباب في المشهد الثقافي الخليجي:

ادى الشباب الخليجي دوراً محورياً في تشكيل الملامح الحديثة للثقافة الخليجية، إذ لم يعد حضورهم مقتصرًا على التلقي، بل أصبحوا شركاء فاعلين في الإنتاج الثقافي وصياغة الرؤية المستقبلية للهوية الخليجية المعاصرة. وقد تنامت تلك الأهمية بالتوازي مع الجهود التي بذلها مجلس التعاون ومؤسساته الثقافية لدعم الشباب وتمكينه من التعبير عن نفسه ضمن أطر ابداعية منظمة ومؤسسية (الانصاري، 2010، ص45).

ومنذ بداية الالفية الجديدة، بدأت تظهر توجهات ثقافية جديدة يتصدرها الشباب، ولاسيما مع الانتشار المتسارع لوسائل الاعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي، إذ اسس كثير من المثقفين الشباب مبادرات ثقافية إلكترونية، مثل: المجالات الادبية التفاعلية، ومنتديات الحوار الثقافي، و البودكاست (خدمة رقمية لبث ملفات صوتية او مرئية عبر الانترنت على شكل حلقات متسلسلة، تحمل او تسمع مباشرة عبر الاجهزة الذكية). (حسين، 2018، ص145) (المهتم بالشأن الخليجي الثقافي، وهو ما لاقى دعماً رسمياً من بعض هيئات المجلس، من خلال برامج التدريب والتمويل والمشاركة في معارض الكتاب والمهرجانات الثقافية (مجلس التعاون، 2015، ص112).

وقد اولى مكتب التربية العربي لدول الخليج اهتماماً خاصاً بالأنشطة التي تستهدف فئة الشباب، وأطلق منذ تسعينات القرن الماضي مجموعة من البرامج التربوية والثقافية التفاعلية الموجهة لطلبة المدارس والجامعات، منها: " برنامج الملتقى الطلابي الخليجي " و " المنتدى الثقافي المدرسي " وهي فعاليات سنوية تهدف الى تبادل الخبرات بين الشباب الخليجي، وتعزيز الانتماء المشترك والتشجيع على التفكير النقدي والحوار البناء (مكتب التربية العربي، 2001، ص73).

وأسهم عدد من المؤسسات الثقافية، مثل: مركز الخليج للدراسات الثقافية والهيئة الخليجية للثقافة والفنون، بدعم مشاركة الشباب بالمسابقات الادبية والفنية وورش العمل وبرامج التدريب على إدارة المشاريع الثقافية. وتم تخصيص جوائز للابتكار الثقافي الشبابي مثل: جائزة " المبدع الخليجي الصاعد " التي أطلقتها

اللجنة الثقافية التابعة للمجلس في 2007 ، والتي كرمت منذ تأسيسها عشرات من الشعراء والروائيين والمسرحيين الشباب من مختلف دول الخليج العربي (اللجنة الثقافية لمجلس التعاون، 2012، ص19).

لقد نتج عن ذلك التوجه المؤسسي المتكامل بروز جيل جديد من المثقفين الخليجيين، يتعامل مع التراث بعين ناقدة ويعيد انتاجه في قوالب معاصرة، كما هو الحال في حركات الشعر العامي الحديثة والموسيقى التجريبية ذات الجذور الخليجية، وفنون المسرح التفاعلي (Almezaini & rikil، 2018).

وأسهم ذلك الحراك في توسعة مفهوم الثقافة الخليجية، وجعلها أكثر ديناميكية وشمولاً وانفتاحاً على التحولات العالمية (الحربي، 2018، ص88).

وفي السياق ذاته، يمكن القول إن تمكين الشباب ثقافياً يمثل اليوم أحد اهم المكاسب غير المباشرة التي حققها مجلس التعاون الخليجي، إذ لم تقتصر نتائجه على صعيد الانتاج الثقافي فحسب، بل امتدت لتطال جوانب اخرى، مثل: تنمية روح المواطنة، وتعزيز الحس النقدي، والانخراط الفاعل في قضايا المجتمع والقدرة في التعبير عن الذات في سياق عابر للحدود الوطنية. ويعزز ذلك من إمكانية خلق فضاء خليجي موحد تقوده اجيال جديدة تتمتع بالوعي والقدرة على المبادرة والتجديد (الثاني، 2019، ص134).

الخاتمة:

مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ تأسيسه في مطلع الثمانينات، تجربة فريدة في السياق العربي الحديث، ليس فقط على المستوى السياسي أو الأمني، بل في صميم بناء الإنسان الخليجي عبر أدواته الأهم: التربية والثقافة. وعلى مدار العقود الماضية، استطاعت دول المجلس أن تبلور مشروعاً ثقافياً وتربوياً ذا ملامح خاصة، استند إلى الهوية الخليجية، وانفتح في الوقت ذاته على متطلبات العصر وموجات التحديث، دون أن يتخلى عن ثوابته الروحية والقيمية.

ويثبت تتبع مسار التكامل التربوي والثقافي داخل المجلس أن ما تحقق لم يكن نتيجة ظرفية أو مبادرات فردية، بل جاء نتاج تصور منهجي مشترك، تأسس منذ سبعينات القرن الماضي من خلال مكتب التربية العربي لدول الخليج، وتكثف في التسعينات عبر تطوير السياسات التعليمية وإصدار كراسات موحدة، فضلاً عن إنشاء مؤسسات أكاديمية خليجية تعنى بإعداد الإنسان الخليجي لمتطلبات المستقبل المعرفي والرقمي. واعتمدت تلك التجربة على إطار مؤسسي وإداري دقيق، يتوزع على آليات تمويل مشتركة وحصص مالية واضحة، مما منح الخطط التربوية والثقافية بعداً عملياً وملموساً. ولم تكن المؤسسات مجرد هياكل رمزية، بل أسهمت في تعزيز الرؤية الخليجية الموحدة، مثل: جامعة الخليج العربي والمراكز البحثية والمعاهد والمدارس

ذات الطابع المشترك. وشكلت المشاريع الثقافية والإعلامية جزءًا من حراك اجتماعي شامل شارك فيه الشباب، وأسهم في إعادة إنتاج الهوية الخليجية بصيغ حديثة. وقد أظهرت النتائج العملية للتعاون التربوي تقاربًا واضحًا بين النظم التعليمية، وانسجامًا أكبر في البرامج والمقررات، وارتقاءً في عدد المؤسسات الأكاديمية المشتركة. وأسهم ذلك في تعزيز روح الانتماء الخليجي المشترك، وتقليص الفجوة بين أبناء دول المجلس، ولاسيما في ظل تحديات ما بعد عام 2000، مثل: التحول الرقمي، والعولمة، وحاجات التعليم الإلكتروني.

وفي المجال الثقافي والإعلامي، برز دور الإعلام الخليجي المشترك في ترسيخ القيم الثقافية الجامعة، إلى جانب المبادرات الثقافية المتنوعة من معارض وملتقيات ومراكز فنية، والتي أسهمت في بناء وعي جمعي متوازن يحافظ على الخصوصية المحلية ويواكب في الوقت نفسه التحولات العالمية.

وانطلاقًا من ذلك، لا تقتصر تلك الخاتمة على تقييم التجربة، بل تؤكد إمكانية تطويرها بوصفها نموذجًا خليجيًا قابلاً للتوسع والاستفادة عربيًا. فضلاً عن أن نجاح مجلس التعاون في بناء تلك المسارات التربوية والثقافية يطرح مفهوم الوحدة الإقليمية من زاوية أكثر واقعية ومؤسسية، بعيدًا عن الطابع الخطابى، إذ إن ما تحقق هو ممارسة فعلية ذات أثر ملموس.

وفي ضوء ذلك، تتمثل أبرز التوصيات في ضرورة تعزيز استقلالية البرامج التربوية والثقافية الخليجية المشتركة، وتكثيف الدعم البحثي والتوثيقي لها، بشكل يضمن استمراريتها، إلى جانب توسيع مشاركة الشباب وتعزيز الشراكات الأكاديمية الخليجية، وتطوير المحتوى الإعلامي المشترك بما يواكب التغيرات المتسارعة في البيئة العالمية

قائمة المصادر والمراجع:

1. ال ثاني، مريم. (2019). تمكين الشباب في دول الخليج: رؤية مستقبلية. الدوحة: دار جامعة قطر.
2. الأمانة العامة لمجلس التعاون (1985). التقرير السنوي للتعليم والتربية. الرياض.
3. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. (2002). الاستراتيجية الثقافية الموحدة لدول مجلس التعاون. وثائق قمة مسقط.
4. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (1981). الرياض .. ميثاق مجلس التعاون.
5. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (1981). النظام الأساسي.
6. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (1990). محاضر اجتماعات وزراء التربية والتعليم الخليجين. الدورة السادسة.
7. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (1993). التقرير السنوي للأنشطة التربوية.
8. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (1995). اجتماعات وزراء الاعلام الخليجين: التوصيات والقرارات. الرياض.
9. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (1999). تقارير وزراء التعليم الخليجية.
10. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2001). برنامج تدريب المعلمين الخليجين.
11. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2005). تقرير قطاع التعليم.
12. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2007). التقرير المالي للتعليم العالي.
13. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2007). وثيقة تقييم الاداء التربوي الخليجي. الرياض.
14. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2008). خطة تطوير التعليم المشترك.
15. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2010). توصيات الاجتماع الوزاري للتربية والتعليم. الرياض.
16. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2011). تقرير التنمية الثقافية. الرياض.
17. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2011). تقرير متابعة مشاريع التعليم.
18. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2011). دليل السياسات التمويلية المشتركة.
19. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2019). التقرير السنوي لإنجازات المجلس في المجال الثقافي. الرياض.
20. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2022). التقرير الثقافي السنوي. الرياض.
21. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (2009). التقرير التربوي.
22. الأمانة العامة لمجلس التعاون. (1986). التقرير الاعلامي الخليجي. الرياض.
23. الانصاري، جاسم. (2020). الحوكمة المشتركة في المنظمات الإقليمية. الكويت.
24. الانصاري، عبد الله. (2010). الشباب الخليجي والتحول الثقافي. مركز الخليج للدراسات.
25. البوابة الاعلامية الخليجية. (2010). التقرير الرقمي الأول. الرياض.
26. التحالف التربوي الخليجي الرقمي. (2012). تقرير تأسيسي. المنامة.
27. جامعة الخليج العربي. (1980). دليل الجامعة.
28. جامعة الخليج العربي. (2002) التقرير السنوي للجامعة المنامة.
29. جامعة الخليج العربي. (2002). التقرير الأكاديمي.
30. الحربي، فاطمة. (2018). المشهد الثقافي الخليجي المعاصر. جامعة الكويت.
31. حسين، احمد. (2018). الاعلام الرقمي الجديد. القاهرة .. دار الفكر العربي.
32. سعيد، ناصر. (2016). التكامل الخليجي في المجال التربوي و الثقافي. مركز دراسات الخليج.

33. العجمي، سعاد. (2019). التعاون التربوي في الخليج: تحليل مؤسسي. دار الكتاب الجامعي.
34. اللجنة الثقافية لمجلس التعاون. (2012). جائزة المبدع الخليجي الصاعد: تقرير الانجازات. المنامة.
35. مجلس التعاون الخليجي. (1981). الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. الرياض.
36. مجلس التعاون الخليجي. (2008). إعلان قمة مسقط. المادة 4.
37. مجلس التعاون الخليجي. (2015). التقرير الثقافي السنوي.
38. مجلس التعاون الخليجي. (2023). افاق التعاون الثقافي في ظل التحولات الرقمية. الرياض.
39. مجلس التعاون لدول الخليج العربي. (1981). ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربي. الرياض.
40. مجلس وزراء التعليم العالي الخليجي. (2010). برنامج التبادل الأكاديمي.
41. مركز الاحصاء التربوي الخليجي. (2011). استطلاع كفاءة البرامج التدريبية المشتركة. الدوحة.
42. مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية. (2005). المأثورات الشعبية الخليجية: دراسة توثيقية. الدوحة.
43. مركز الخليج للأبحاث. (2003). اوراق العمل الفكرية. دبي.
44. مكتب التربية العربي لدول الخليج. (1993). برنامج الانشطة التربوية المشتركة. الرياض.
45. مكتب التربية العربي. (1994). التقرير التربوي السنوي. الرياض.
46. مكتب التربية العربي. (1998). مشروع توحيد المناهج الخليجية.
47. مكتب التربية العربي. (2001). الأنشطة الطلابية المشتركة. الرياض.
48. مكتب التربية العربي. (2012). تقرير تطبيق نظام التقييم المدرسي الخليجي. الرياض.
49. مكتب التربية العربي. (2015). التكامل الثقافي والتربوي الخليجي. الرياض.
50. مكتب التربية العربي. (2021). نشرة التعاون الأكاديمي الخليجي. عدد 9.
51. مكتب التربية العربي. (2022). التقرير السنوي لأنشطة المكتب. الرياض.
52. مكتب التربية العربي. (2022). الرؤية التربوية المشتركة.
53. مكتبة الخليج الالكترونية. (2012). التقرير التأسيسي للمكتبة الرقمية الخليجية. أبو ظبي.
54. منتدى الفكر الخليجي. (2009). الثقافة والهوية في الخليج العربي. المنامة.
55. المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا). (2018). التقرير السنوي للأنشطة الثقافية. الدوحة.
56. وزارة الاعلام الكويتية. (2010). تطور التعاون الاعلامي الخليجي. الكويت.
57. وزارة التعليم السعودية. (2018). تقرير المناهج الخليجية المشتركة. الرياض.
58. وزارة الثقافة والاعلام السعودية. (2000). معرض الكتاب الخليجي الموحد: توثيق التجربة. الرياض.
59. وكالة انباء لخليج (2002). دليل المؤسسات الاعلامية الخليجية، المنامة.
- ثانياً: المصادر الاجنبية:

1. Almezaini and rikil. (2018). gcc cultural policies. Routledge.
2. Gulf cooperation council. (1981). charter of the gcc. Riyadh.
3. Gulf research center. (2021). cultural policies in the gulf. Dubai.
4. Oecd. (2022). youth and skills in the gulf region. Paris.
5. Undp. (2021). human development report. arab states. New York.

6. Unesco. (2020). regional cooperation in education: gulf sulf repot. Pais.
7. World bank. (2019). education and innovation in the gcc. washington d .c.

List of sources and references:

1. Al Thani, Maryam. (2019). Empowering Youth in the Gulf States: A Future Vision. Qatar University Press. Doha.
2. General Secretariat of the Cooperation Council (1985). Annual Report on Education and Training. Riyadh.
3. General Secretariat of the Gulf Cooperation Council (2002). Unified Cultural Strategy for the GCC States. Muscat Summit Documents.
4. General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (1981). Riyadh.. Charter of the Cooperation Council..
5. General Secretariat of the Cooperation Council (1981). Basic Statute.
6. General Secretariat of the Cooperation Council (1990). Minutes of the Meetings of the Gulf Ministers of Education. Sixth Session.
7. General Secretariat of the Cooperation Council (1993). Annual Report on Educational Activities.
8. General Secretariat of the Cooperation Council (1995). Meetings of the Gulf Ministers of Information: Recommendations and Resolutions. Riyadh.
9. General Secretariat of the Cooperation Council (1999). Reports of the Gulf Ministers of Education.
10. General Secretariat of the Cooperation Council (2001). Gulf Teachers Training Program.
11. General Secretariat of the Cooperation Council (2005). Education Sector Report.
12. General Secretariat of the Cooperation Council (2007). Higher Education Financial Report.
13. General Secretariat of the Cooperation Council (2007). Gulf Educational Performance Evaluation Document. Riyadh.
14. General Secretariat of the Cooperation Council (2008). Joint Education Development Plan.
15. General Secretariat of the Cooperation Council (2010). Recommendations of the Ministerial Meeting on Education. Riyadh.
1. General Secretariat of the Cooperation Council (2011). Cultural Development Report. Riyadh.
16. General Secretariat of the Cooperation Council (2011). Education Projects Follow-up Report.
17. General Secretariat of the Cooperation Council (2011). Guide to Joint Financing Policies.
18. General Secretariat of the Cooperation Council (2019). Annual Report on the Council's Achievements in the Cultural Field. Riyadh.
19. 19. General Secretariat of the Cooperation Council. (2022). Annual Cultural Report. Riyadh.
20. General Secretariat of the Cooperation Council. (2009). Educational Report.
21. General Secretariat of the Cooperation Council. (1986). Gulf Media Report. Riyadh.
22. Al-Ansari, Jassim. (2020). Joint Governance in Regional Organizations. Kuwait.
23. Al-Ansari, Abdullah. (2010). Gulf Youth and Cultural Transformations. Gulf Center for Studies.
24. Gulf Media Portal. (2010). First Digital Report. Riyadh.

25. Gulf Digital Educational Alliance. (2012). Founding Report. Manama.
26. Arabian Gulf University. (1980). University Directory.
27. Arabian Gulf University. (2002). University Annual Report. Manama.
28. Arabian Gulf University. (2002). Academic Report.
29. Al-Harbi, Fatima. (2018). The Contemporary Gulf Cultural Scene. Kuwait University.
30. Hussein, Ahmed. (2018). New Digital Media. Dar Al-Fikr Al-Arabi. Cairo.
31. Saeed, Nasser. (2016). Gulf Integration in the Educational and Cultural Fields. Gulf Studies Center.
32. Al-Ajmi, Suad. (2019). Educational Cooperation in the Gulf: An Institutional Analysis. Dar Al-Kitab Al-Jami'i.
33. Cultural Committee of the Cooperation Council. (2012). The Emerging Gulf Creator Award: Achievements Report. Manama.
34. Gulf Cooperation Council. (1981). Unified Economic Agreement. Riyadh.
35. Gulf Cooperation Council. (2008). Muscat Summit Declaration. Article 4.
36. Gulf Cooperation Council. (2015). Annual Cultural Report.
37. Gulf Cooperation Council. (2023). Prospects for Cultural Cooperation in Light of Digital Transformations. Riyadh.
38. Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. (1981). Charter of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. Riyadh.
39. Council of Ministers of Higher Education of the Gulf. (2010). Academic Exchange Program.
40. Gulf Center for Educational Statistics. (2011). Survey of the Efficiency of Joint Training Programs. Doha.
41. Center for Folk Heritage of the Arab States of the Gulf. (2005). Gulf Folk Traditions: A Documentary Study. Doha.
42. Gulf Research Center. (2003). Intellectual Working Papers. Dubai.
43. Arab Bureau of Education for the Gulf States. (1993). Joint Educational Activities Program. Riyadh.
44. Arab Bureau of Education. (1994). Annual Educational Report. Riyadh.
45. Arab Bureau of Education. (1998). Gulf Curriculum Unification Project.
46. Arab Bureau of Education. (2001). Joint Student Activities. Riyadh.
47. Arab Bureau of Education. (2012). Report on the Implementation of the Gulf School Assessment System. Riyadh.
48. Arab Bureau of Education. (2015). Gulf Cultural and Educational Integration. Riyadh.
49. Arab Bureau of Education. (2021). Gulf Academic Cooperation Bulletin. Issue 9.
50. Arab Bureau of Education. (2022). Annual Report of the Bureau's Activities. Riyadh.
51. Arab Bureau of Education. (2022). The Shared Educational Vision.
52. Gulf Electronic Library. (2012). Founding Report of the Gulf Digital Library. Abu Dhabi.
53. Gulf Thought Forum. (2009). Culture and Identity in the Arabian Gulf. Manama.
54. Katara Cultural Village Foundation. (2018). Annual Report of Cultural Activities. Doha.
55. Kuwaiti Ministry of Information. (2010). Development of Gulf Media Cooperation. Kuwait.
56. Saudi Ministry of Education. (2018). Report on Joint Gulf Curricula. Riyadh.
57. Saudi Ministry of Culture and Information. (2000). The Unified Gulf Book Fair: Documenting the Experience. Riyadh.
60. Gulf News Agency (2002). Directory of Gulf Media Institutions. Manama.